الحديث الثاني: ((يقول الرب عز وجل: من شغله القرآن، وذكري عن مسألتي))

بحث في مشكل الحديث

إعداد / مها مصطفى توفيق إبراهيم

قسم الفقه وأصوله

كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية

شاه علم - ماليزيا

Arwaroka22@yahoo.com

خلاصة—هذا البحث يبحث في الحديث الثاني : ((يقول الرب عز وجل : من شغله القرآن، وذكري عن مسألتي)).

الكلمات الافتتاحية: الحديث الثاني، يقول الرب عز وجل، من شغله القرآن، وذكري عن مسألتي.

I. المقدمة

التعرف على الحديث الثاني: ((يقول الرب عز وجل : من شغله القرآن، وذكري عن مسألتي)).

II. موضوع المقالة

تخريج الحديث : عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((يقول الرب عز وجل: من شغله القرآن وذكري عن مسألتي أعطيته أفضل ما أعطي السائلين، وفضل كلام الله على سائر الكلام، كفضل الله على خلقه)) رواه الترمذي وغيره، وقال: حديث حسن غريب.

قال الذهبي في (الميزان): حسنه الترمذي، فلم يحسن.

وقال ابن أبي حاتم في (العلل) عن أبيه: هذا حديث منكر، ومحمد بن الحسن ليس بالقوي.

وضعفه الألباني في (سلسلة الأحاديث الضعيفة)، وفصّل في ذلك.

وقد درج بعض الرواة في هذا الحديث كلمات يظن من لا يعلم أنها مرفوعة ونصه: ((وفضل القرآن على سائر الكلام كفضل الله على خلقه، وذلك أنه منه)) فهذه الزيادة يظن أنها من الحديث، وإنما هي من كلام أبي عبد الرحمن، وقد بيّن ذلك علماء النقل.

انظر (كشف المشكل من حديث الصحيحين) لابن الجوزي

وقد تقدم الكلام على معنى هذه الزيادة المدرجة في الحديث السابق.

وجه الإشكال في الحديث: وهذا الحديث لو صحّ لدل على أن القرآن الكريم كلام الله تعالى، لا يساويه شيئًا من كلام المخلوقين، له مكانة وفضل اختص به لا يشبه بتبليغ سائر الكلام، كما أنه في نفسه لا يشبه سائر الكلام، وليس له مِثْلٌ يقدر عليه أحد من الخلق؛ بخلاف سائر ما يُبلّغ من كلام البشر، فإن مثله مقدور، فلا يجوز إضافة هذا الكلام المسموع الذي هو القرآن إلى غير الله بوجه من الوجوه؛ إلا على سبيل التبليغ، والله سبحانه قد خاطبنا به بواسطة الرسول صلى الله عليه وسلم.

ويجب أن يُعلم في هذا المقام إثبات وجوب نسبة الكلام إلى من بدأ منه لفظه ومعناه دون من بلّغه عنه وأداه، وأنه كلام المتصف به مبتدئًا حقيقة، سواء سُمع منه أو سمع ممن بلغه وأداه بفعله وصوته، مع العلم بأن أفعال العباد وصفاتهم مخلوقة، وأن قول الله ورسوله والمؤمنين: هذا كلام الله، وما بين اللوحين كلام الله حقيقة لا ريب فيه، وأن القرآن الذي يقرؤه المسلمون ويكتبونه ويحفظونه هو كلام الله تعالى، وكلام الله حيث تصرف غير مخلوق . وأما ما اقترن بتبليغه وقراءته من أفعال العباد، وصفاتهم فإنه مخلوق.

لكن هذا الموضع فيه اشتباهٌ وإشكال، ويعتريه من الدقة والغموض ما يستوجب إلى ذكر النصوص، وبيان معانيها، وضرب الأمثال التي توضّح حقيقة الأمر.

ونكتفي بما ذكرنا على وجه الاختصار؛ ليكون عنوانًا لما لم يذكر.

والذي يجب أن يُعلم من حيث الجملة، أن أئمة السلف الذين له م في الأمة لسان صدق عام- لم يتنازعوا في شيء من هذا الباب، بل كان بعضهم أعظم علمًا به وقيامًا بواجبه، وأكثر تفصيلًا من بعض.

قال الإمام البخاري في كتابه (خلق أفعال العباد) في معرض رده على مَن قال: "لفظي بالقرآن مخلوق" عند ذكر هذا الحديث قال: "فإن احتج محتج فقال: قد رُوي أن فضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه، قيل له: لو صح هذا الخبر لم يكن لك فيه حجة؛ لأنه قال كلام الله ولم يقل قول العباد من المؤمنين والمنافقين وأهل الكتاب الذين يقرءون بسم الله الرحمن الرحيم، وهذا واضح بيّن عند من كان عنده أدنى م عرفة أن القراءة غير المقروء، وليس لكلام الفجرة وغيرهم فضلٌ على كلام غيرهم كفضل الخالق على المخلوق، وتبارك ربنا وتعالى وعز وجل عن صفة المخلوقين.

وإن قال قائل: فقد رُوي عن النبي صلى الله عليه وسلم "إنكم لن ترجعوا إلى الله بشيء أفضل مما خرج منه " قيل له: أليس القرآن خرج منه، فخروجه منه ليس كخروجه منك، إن كنت تفهم، مع أن هذا الخبر لا يصح لإرساله وانقطاعه، فإن قال : فإن لم يكن الذي يتكلم به العبد قرآنًا لم تجز صلاته قيل له: قال النبي صلى الله عليه وسلم ((لا صلاة إلا بقراءة)).

المراجع والمصادر

١. الطحاوي، أبو جعف ر الطحاوي، شرح مشكل الآثار، تحقيق :شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ١٩٩٤م.

٢. الأصبهاني، أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني، مشكل الحديث وبيانه، حلب، دار الوعي، ١٩٨٢م.

٣. موسوعة علوم الحديث، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ٢٠٠٣م.

٤. الزركشى، بدر الدين الزركشى، الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة، تحقيق: رفعت فوزي، مكتبة الخانجي، ٢٠٠١م.

٥. الغنيمان، عبد الله الغنيمان ، شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري ، المدينة المنورة، مكتبة الدار السلفية، ١٤٠٥هـ.
٦. بن منبه، همام بن منبه ، صحيفة همام بن منبه ، شرح وتحقيق: رفعت فوزي، مكتبة الخانجي، ١٩٨٥م.
٧. الدينوري، شهدة بنت أحمد بن فرج الدينوري ، العمدة في مشيخة شهدة، تحقيق: رفعت فوزي، مكتبة الخانجي، ٢٠٠٠م.
٨. الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تأويل مختلف الحديث، دار الكتب العلمية، ١٩٨٥م.
٩. أبو شهبة، محمد بن مرحمد أبو شهبة ، دفاع عن السنة ، مكتبة السنة، ١٩٨٩م.
١٠. عبد الغني عبد الخالق، حجية السنة، دار القرآن الكريم، ١٩٨٦م.
١١. الأعظمي، محمد مصطفى الأعظمي، منهج النقد عند المحدثين ، مكتبة المجلس، ١٩٨٢م.